قرار رقم (٤٢٣) لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٢٢

بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ،

بعد الإطلاع علي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته ،

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطى – نائب رئيس الهيئة .

وعلي موافقة السيد المستشار نائب رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣علي تفعيل الاقتراحات الخاصة بتبسيط إجراءات القيد او التجديد او إعادة القيد لوسطاء التأمين ،

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة فى هذا الشأن.

" **قـــــرر** "

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيط التأمين الاتى أسمه فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسيط تأمين ضمن الجهاز الانتاجى بالشركة التالية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية وتعديلاتها ، وبنفس رقم قيده السابق وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار :-

اســـــم الوسيـــــط	الرقـــم	الشركـــــة	الرقـم القومـى
محمود احمد سيد احمد	٣٧٢٠٠	اكسا للتأمين مصر	٢٨٣٠٤١١٢٣٠٠٠٥٢

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

نائب
رئيس الهيئة

المستشار / رضا عبد المعطى

٤٦٠٧٦